



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
Central Bank of Sudan
Public Information Note

السنة الاولى العدد (11)
مارس 2011 March

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (مارس 2011)

Central Bank of Sudan
Public Information Note (March 2011)

Contents

المحتويات

- 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 2
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني: 2
- 1-2 التضخم: 4
- 2-2 عرض النقود: 5
- 2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: 7
- 2-4 أداء التمويل المصرفي: 8
- 2-5 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية: 9
- 2-6 الذهب: 12
- 2-7 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 12

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات فى البنك المركزى وتهدف الى تمليك الرأى العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والاجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالى والنقدى وتحقيق الاهداف التنموية فى السودان" .

1- الاقتصاد العالمى وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

من المتوقع ان يستمر تعافى الاقتصاد العالمى من اثار الازمة المالية العالمية ولكن بوتيرة بطيئة ، وخاصة بعد الارتفاع المستمر فى اسعار البترول فى الفترة الاخيرة ، وفي ظل هذه الظروف يتوقع ان يتعافى الاقتصاد الامريكى فى الفترة المقبلة بشكل بطئ ، فقد اشارت التقارير الى حدوث تحسن فى فرص التوظيف فى الولايات المتحدة الامريكية بشكل طفيف . الا ان ارتفاع اسعار النفط قد يهدد الانتعاش الاقتصادى العالمى ، ومع توقعات انخفاض الطاقة الانتاجية لليابان بسبب الزلازل والتسونامى ، ومع اضطرابات الشرق الاوسط (اهم مصادر الطاقة فى العالم) فهناك امكانية لتعديل اسعار البترول بطريقة تؤدى الى تعافى اكبر فى الاقتصاديات الصاعدة مقابل تعافى اقل فى الاقتصاديات المتقدمة .

كشفت بعض التقارير عن شكوك صندوق النقد الدولى فى نجاح الجهود الأوروبية الرامية إلى مساعدة أئتنا على الخروج من أزمة المديونية ومازالت ازمة الدين العام فى فى اقتصاديات ايرلندا والبرتغال لم تبرح مكانها بالرغم من حزمة برامج الدعم .

ومن ملامح تعافى الاقتصاد العالمى من الازمة المالية العالمية استمرار ارتفاع مؤشرات الاسواق المالية ، حيث ارتفعت مؤشرات الاسهم الامريكية بنهاية مارس 2011م واغلق مؤشر داو جونز الصناعى لاسهم كبرى الشركات الامريكية عند مستوى 12350.61 نقطة . وصعد مؤشر ستاندر آند بورز الاوسع نطاقاً الذى يقيس أداء 500 شركة ليغلق عند مستوى 1328.26 نقطة ، وسجل مؤشر ناسداك الجمع الذى تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا ارتفاعاً ليغلق عند مستوى 2776.79 نقطة ، وهى جميعها مستويات اعلى من فبراير 2011 .

تراجعت أسواق الأسهم الأوروبية بنهاية مارس 2011م وذلك بفعل المخاوف التي تسيطر على المستثمرين بشأن أزمة الديون السيادية الأمر الذي أثر سلباً على المعاملات في أسواق الأسهم الأوروبية، و تراجع مؤشر FTSE 100 للأسهم ليصل إلى 5935.00 نقطة و تبعه مؤشر CAC 40 الفرنسي حيث تراجع أيضاً إلى 3998 نقطة وكذا بالنسبة لمؤشر DAX الألماني حيث انخفض إلى 7049.00 نقطة. وانخفض مؤشر STOXX 600 إلى 276.67 نقطة، وهى جميعها مستويات ادنى من شهر فبراير الماضى، وبالتالي يمكن القول بان تعافى الاقتصاد الاوربي ما زال مبكراً مقارنةً بالاقتصاد الامريكى.

أنهت المؤشرات الرئيسية لأسواق المال الآسيوية، تعاملات مارس 2011م على صعود جماعى ، حيث سجل مؤشر "نيكاي 225" 9708,79 نقطة، واختتم مؤشر "هانج سانج" المؤشر الرئيسى لبورصة هونج كونج، بمستوى 23451,40 نقطة.

وصل سعر صرف الجنيه الاسترليني الى 1.608 دولار بنهاية مارس 2011م ، مقارنة بـ 1.606 بنهاية فبراير 2011م، وبلغ اعلى مستوى له فى العام 2011م حوالى 1.634 دولار في 22 مارس، بينما بلغ ادنى مستوى له 1.547 دولار فى 7 يناير 2011م .

استقر اليورو مقابل الدولار، فقد سجل اليورو 1.416 دولار بنهاية مارس 2011م مقارنة بـ 1.378 دولار بنهاية فبراير 2011م ، وبالتالي يمكن القول بان اليورو أكثر استقراراً فى العام 2011م .

بلغ سعر صرف الدولار مقابل الين فى 82.88 ين فى مارس 2011م مقابل 81.76 ين فى 28 فبراير 2011م ، وبلغ سعر اليوان الصينى مقابل الدولار 6.541 يوان للدولار مقابل 6.560 يوان للدولار فى 28 فبراير 2011م.

قدر خبراء الاقتصاد ان تكون خسارة المنطقة العربية بأكثر من 3 ترليون دولار جراء الصراعات والاضطرابات فى تونس و مصر وليبيا واليمن ، ومازالت التوقعات تشير الى امكانية استمرار حالة عدم اليقينيه فى اسواق المال مما يترتب عليها عدم الاستقرار المالى والنقدى .

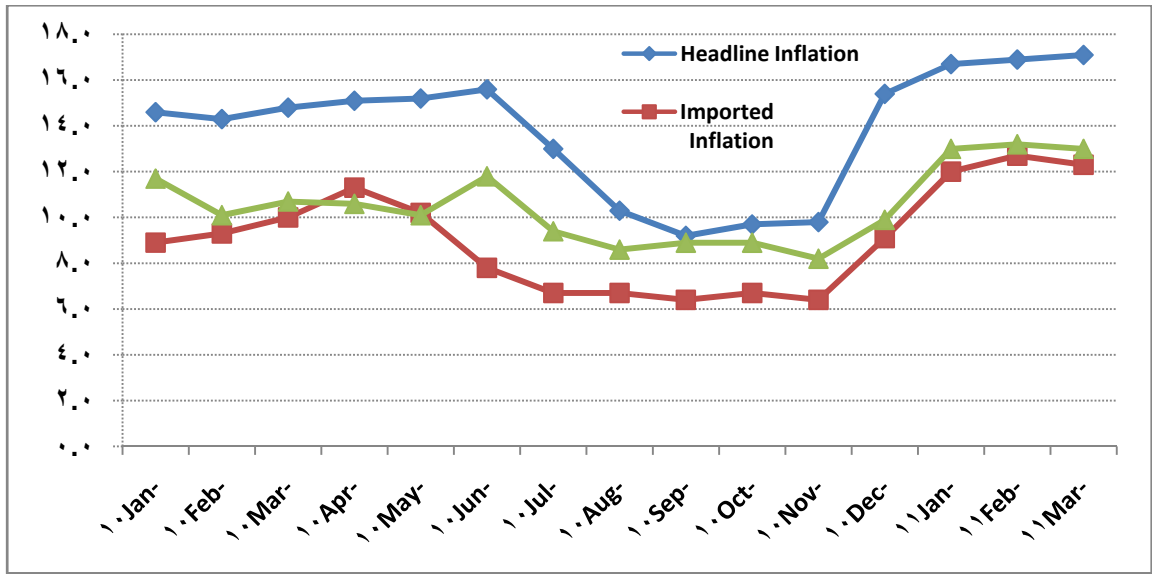
هناك تزايد فى الضغوط التضخمية لمعظم شركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر مارس 2011م، الامارات العربية (1.94%)، كوريا (4.7%)، اليابان (0.00%) فى فبراير 2011، الهند (9.5) ، منطقة اليورو (2.6%) الصين، (4.9%) فى يناير 2011 السعودية (4.9%) ، و مصر (11.0%) فى فبراير 2011. وبالتالي يتوقع ارتفاع التضخم المستورد فى السودان خلال الشهور القادمة .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

1-2 التضخم:

سجل معدل التضخم الكلي ارتفاعاً طفيفاً خلال شهر مارس 2011م حيث بلغ التضخم الكلي (headline inflation) 17.1% في مارس 2011م، وسجل التضخم الاساسى (core inflation) 13.0% وبلغ التضخم المستورد (imported inflation) 12.3% في مارس 2011 م والشكل رقم (1) يوضح تفاصيل مؤشرات قياس التضخم في السودان :

الشكل رقم (1) مؤشرات التضخم في السودان يناير 2010-مارس 2011م



المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

يعتبر تخفيض معدلات التضخم من اهم اهداف المرحلة الحالية، ويتطلب ذلك تحجيم النمو النقدي في الاقتصاد لتقليل الضغوط على سعر الصرف والتضخم. قام البنك المركزي بدراسة اوضاع السيولة في الاقتصاد وتحليل المدى الزمني لاثر التغير في النقود على المستوى العام للاسعار، وتشير النتائج الى وجود ضغوط تضخمية بسبب التوسع النقدي ضمن معالجة الاثار السالبة لتداعيات الازمة المالية العالمية، الا ان السياسة النقدية الانكماشية الحالية والتي طبقت اعتباراً من يوليو 2010م قد ساعدت السلطات النقدية من تخفيض معدلات التضخم الى رقم احادي في النصف الثاني من العام الماضي 2010م ، ومع امتداد اثر التوسع النقدي وظاهرة عدم اليقينية في الاقتصاد خلال الربع الاول من العام 2011م فقد ازدادت الضغوط التضخمية، لكن يتوقع ان تم السيطرة على ارتفاع معدلات التضخم في اطار البرنامج الاسعافى للدولة والذي يستهدف تخفيض التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادى عبر حزمة مناسقة من الاجراءات تخطى الاجراءات النقدية لتوفير السلع

الضرورية عن طريق احلال الواردات وترقية الصادرات، ويتوقع ان تكتمل خطوات سد الفجوة فى الزيوت والقمح والسكر وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم فى المدى البعيد .

2-2 عرض النقود:

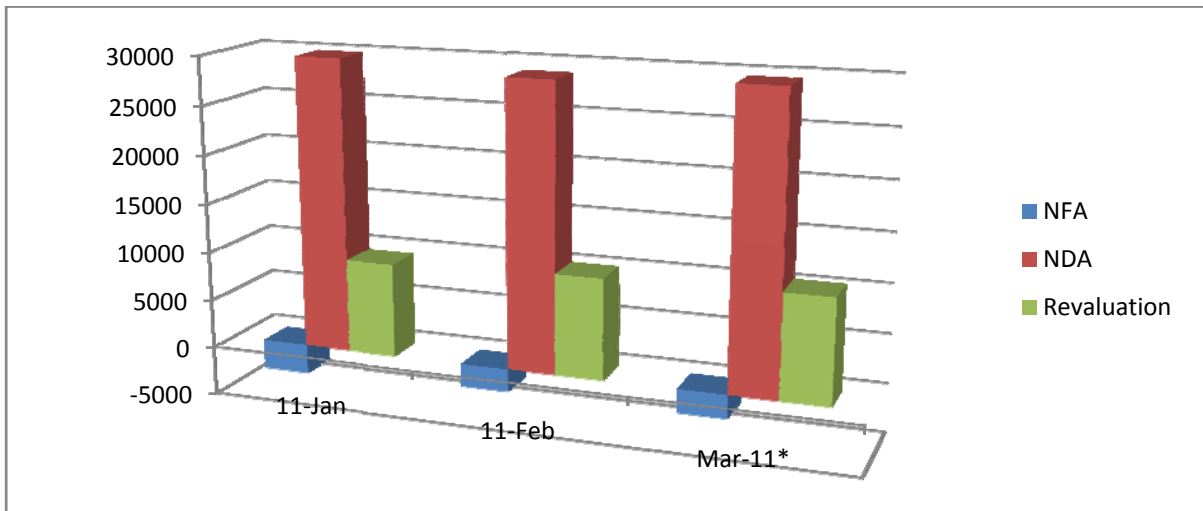
بلغ عرض النقود بنهاية مارس 2011م حوالى 37633 مليون جنيه ، بمعدل نمو تراكمى بلغ 6.3% وقد فاق المعدل الذى تم إستهدافه لنفس الفترة بجوالى 4.2%.

الجدول رقم (1) عرض النقود يناير 2011م - 31 مارس 2011م

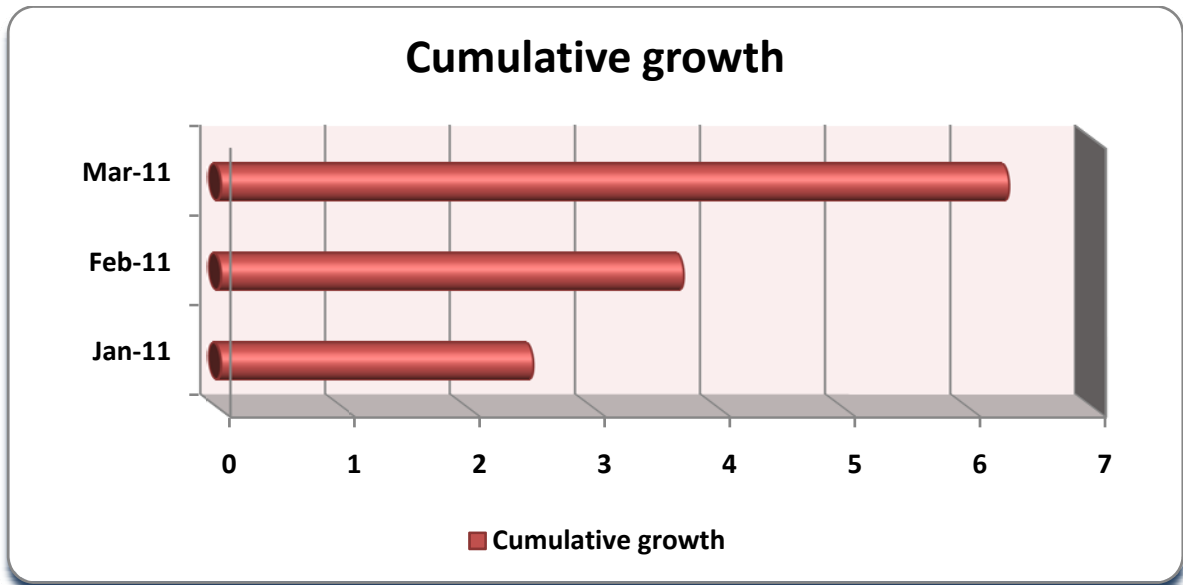
Month	NFA	NDA	Revaluation	Money Supply	Cumulative growth
Jan-11	-3001	29880	9509	36388	2.5
Feb-11	-2299	28943.8	10165.7	36810.1	3.7
Mar-11*	-2387.6	29594.0	10527.3	37733.7	6.3

• المصدر الادارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء - ادارة الاحصاء

يلاحظ تنامى الكلفة النقدى باعلى من المستويات المستهدفة، وفى ظل الضغوط التضخمية الحالية ينتهج البنك المركزى سياسة نقدية انكماشية لامتصاص السيولة مع مراعاة عدم الدخول فى ركود تضخمى، وذلك عن طريق مراقبة اوضاع السيولة الكلية فى الاقتصاد ومن ثم تنشيط اليات التعقيم (عمليات السوق المفتوحة والتدخل فى سوق النقد الاجنبى) ، وأدى برنامج الضخ السيولى الذى يتبعه البنك المركزى حالياً بعد التحسن الملحوظ فى موقف النقد الاجنبى الى تحسن اداء سعر الصرف ، ويتوقع مع استمرار انتاج وتصدير الذهب ان يتحسن اداء ميزان المدفوعات تبعاً ومن ثم تستمر عمليات الضخ السيولى وبالتالي يتحقق استقرار سعر الصرف . فالبينات فى الجدول (1) تشير الى تحسن بند صافى الاصول الاجنبية نتيجة لارتفاع عائدات الذهب والصادرات التقليدية الاخرى ويتوقع ان يتحسن سعر الصرف مع تحسن موقف ميزان المدفوعات .



الشكل (2) معدل النمو التراكمى لعرض النقود من يناير 2011 الى مارس 2011 م



هناك توسع نقدي بمعدل 6.7% فى الربع الاول من العام الحالى 2011م يتطلب اجراءات لامتنصاص السيولة فى الاقتصاد الكلى حتى يتسنى تحجيم التضخم، ويقوم البنك المركزى حالياً على وضع التدابير اللازمة لتنشيط عمليات التعقيم (الضخ السيولى- عمليات السوق المفتوحة) واجراءات اخرى من شأنها ان تؤدي الى استقرار سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم .

¹ Sterilization

2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

ارتفع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي من 2.6015 جنيه في فبراير 2011م الى 2.7833 جنيه في مارس 2011 م وبلغ متوسط سعر صرف الدولار في السوق الموازي 3.4398، كما ارتفع متوسط سعر صرف اليورو مقابل الجنيه السوداني من 3.5517 جنيه في شهر فبراير 2011 م الى 3.9541 جنيه في مارس 2011 م حيث بلغ متوسط سعر صرف اليورو في السوق الموازي 4.7538 جنيه في مارس 2011م.

ونتيجة لارتفاع اسعار البترول وارتفاع حصيلة صادرات الذهب هناك تفاؤل كبير بتحسين في تدفق النقد الاجنبي خاصة بعد أن بدأ بنك السودان المركزي بتصدير مشترياته من الذهب المحلي وشرائه لحصيلة صادر الذهب من الشركات المصدرة بواسطة البنوك التجارية، مما يساعد البنك المركزي على بناء احتياطات مقدرة من النقد الاجنبي.

وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات النقد الأجنبي و بغرض زيادة المبالغ المخصصة للمسافرين، فقد تقرر السماح لشركات الصرافة بالبيع نقداً أو تحويلاً لغرض السفر لكل من دول الأردن، مصر، وسوريا مبلغ لا يتجاوز 2000 يورو (فقط ألفين يورو) أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى، أما بقية الدول فيتم بيع مبلغ لا يتجاوز 2500 يورو أو ما يعادلها من العملات الحرة الأخرى، وذلك بعد إستيفاء المستندات المؤيدة للسفر، وان تظل بقية الضوابط الأخرى المنظمة لمبيعات النقد الاجنبي بغرض السفر سارية دون تعديل.

وكذلك اصدر بنك السودان المركزي قرارا باستثناء بعض السلع من قرار الحظر وهي مدخلات الإنتاج و الأثاث الطبية والفندقية، بوهيات العربات و البوهيات العازلة، أسمك التريبة أو الزريعة (الأصبعيات)، المنتجات البحرية المستوردة بغرض الإستخدام في الفنادق، خيول تحسين النسل، منتجات البلاستيك التالية، المعدات و الأدوات الصحية و الكهربائية و المكتبية، جوالات البلاستيك للتعبة، قوارير و زجاجات التعبة، سدادات و أغطية و كبسولات، خراطيم و معدات الري، ألواح و صفائح و أشرطة، مواد التغليف و التعبة، سلع الإستعمال الشخصي من السلع، الحرير الخام (غير المقنول)، السلع الواردة في كشف الإحتياجات بغرض الإستثمار على أن تكون معتمدة من وزارة الإستثمار.

بشكل عام يمكن القول بان البنك المركزي قد انتهج سياسة سعر الصرف المرن المدار²، وبالتالي سيكون تحديد سعر الصرف وفقاً لآلية السوق (قوى العرض والطلب)، ولذلك فقد تم استخدام آلية التدخل في سوق النقد الاجنبي لزيادة الضخ السيولي من ناحية العرض، وكذلك ترشيد الطلب على النقد الاجنبي في اطار حزمة من الاجراءات التي يتوقع ان تساهم في تقليل

² Flexible managed float

العجز التجارى . بالاضافة الى ذلك فقد بذلت مجهودات مقدرة لتشجيع الصادرات غير البترولية والتي يتوقع ان تتضاعف خلال الفترة القادمة .

2- 4 أداء التمويل المصرفي:

يعرض الجدول رقم (2) تدفق ورصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات بالعملة المحلية خلال شهر فبراير 2011 ، ونلاحظ ان اعلي نسبة سجلت في اخري بلغت 24.7% من اجمالي تدفق التمويل المصرفي لهذا الشهر ، تليها التجارة المحلية بنسبة 21.3% ، ثم قطاع الصناعة بـ 20.3% و يلاحظ انخفاض نسبة تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة لهذا الشهر والذي ربما يعزى للموسمية في الاحتياج التمويلي للزراعة في هذه الفترة من السنة بدليل حصوله على أعلى نسبة تراكمية (رصيد) خلال هذا العام . ولكن بشكل عام لابد من إعطاء القطاع الزراعي اولية حتي يساهم في تحقيق توجه الدولة بترقية الصادرات غير البترولية وتعطية الفاقد من الميزانية نتيجة فقدان جزء كبير من عائدات البترول بعد الانفصال .

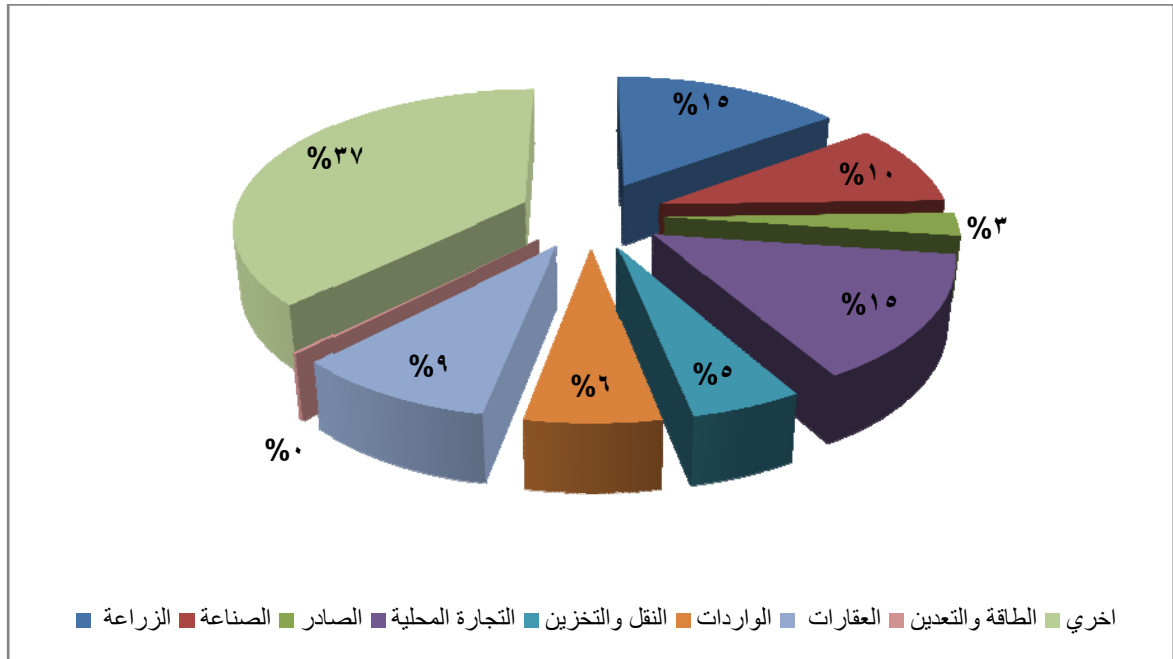
بالاضافة الى هدف الاستقرار النقدي، فقد استمرت جهود البنك المركزي من اجل الاستقرار المالى، وهناك جهود مقدرة لاعادة هيكله المصارف لتقوية المراكز المالية وتخفيض بعض الفروع فى بعض البنوك ، وهناك اهتمام متزايد بتقليل العثر المصرفى ومراقبة المصارف من اجل سلامة الجهاز المصرفية .

الجدول رقم (2) تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات- شهر فبراير 2011 م : بملايين الجنيهات

القطاع	التدفق	النسبة	الرصيد	النسبة
الزراعة	32.8	1.8%	2655.1	14.9%
الصناعة	363.0	20.3%	1706.3	9.6%
الصادر	113.4	6.4%	480.3	2.7%
التجارة المحلية	379.9	21.3%	2586.8	14.5%
النقل والتخزين	176.6	9.9%	909.1	5.1%
الواردات	180.0	10.0%	1102.7	6.2%
العقارات	86.9	4.9%	1650.9	9.3%
الطاقة والتعدين	12.2	0.7%	37.6	0.2%
اخرى	440.4	24.7%	6676.5	37.5%
المجموع	1785.2	100.0%	17805.3	100.0%

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

الشكل رقم (5) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات لشهر فبراير 2011 م :-



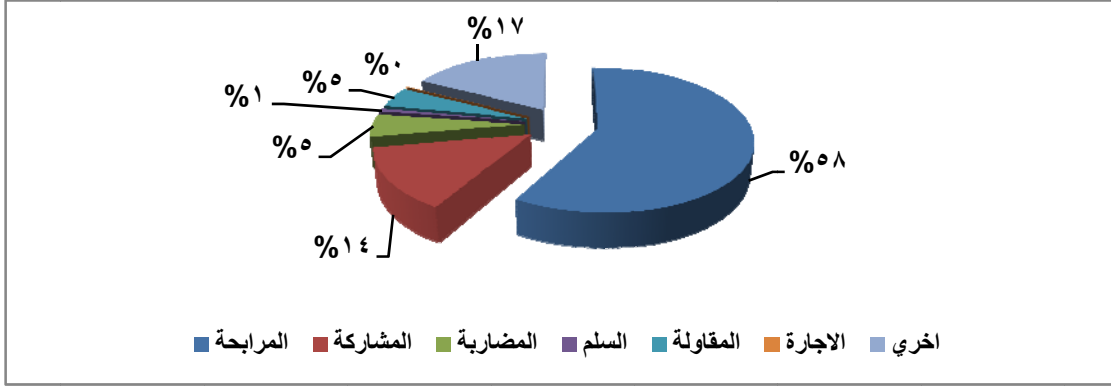
جدول رقم (3) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر فبراير 2011 م:- (بملايين الجنيهات)

الصيغة	المبلغ	%
المراجعة	1041.7	58.4
المشاركة	245.7	13.8
المضاربة	91.2	5.1
السلم	12.8	0.7
المقاولة	81.4	4.6
الاجارة	1.0	0.06%
اخرى	311.4	17.4
المجموع	1785.2	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

نلاحظ أن التمويل بصيغة المراجعة يستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي تدفق التمويل المصرفي ارتباطاً بتمويل قطاع التجارة المحلية الذي يمول غالبية بالمراجعة، وذلك ربما يعود للخبرة الطويلة للبنوك في ممارسة التمويل بهذه الصيغة بالإضافة إلى قلة المخاطر المرتبطة هذه الصيغة وسهولة تطبيقها مع ضمان العائد والربحية في التمويل بصيغة المراجعة بعكس الصيغ الأخرى. فقد حظيت صيغة الاجارة التي تساهم بدرجة كبيرة في البناء التراكمي لرؤوس الاموال ب 0.1% فقط، وحظيت صيغة السلم التي تساهم في تمويل القطاع الزراعي ب 0.7% فقط من إجمالي تدفق التمويل المصرفي بالعملة المحلية لشهر فبراير 2011م.

الشكل رقم (6) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر فبراير 2011م :-



5-2 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:

تحسن اداء القطاع الخارجى نتيجة لارتفاع اسعار البترول عالمياً وارتفاع حصيلة صادرات الذهب والصادرات غير البترولية، ومن الواضح هناك اثر ايجابى لسياسة البنك المركزى فى شراء الذهب واجراءات الضخ السيولى للنقد الاجنبى ، حيث استقر سعر الصرف وانخفض الفرق بين السعر الرسمى والسوق الموازى الى 7% ، وفيما يلى تفاصيل الصادرات غير البترولية :

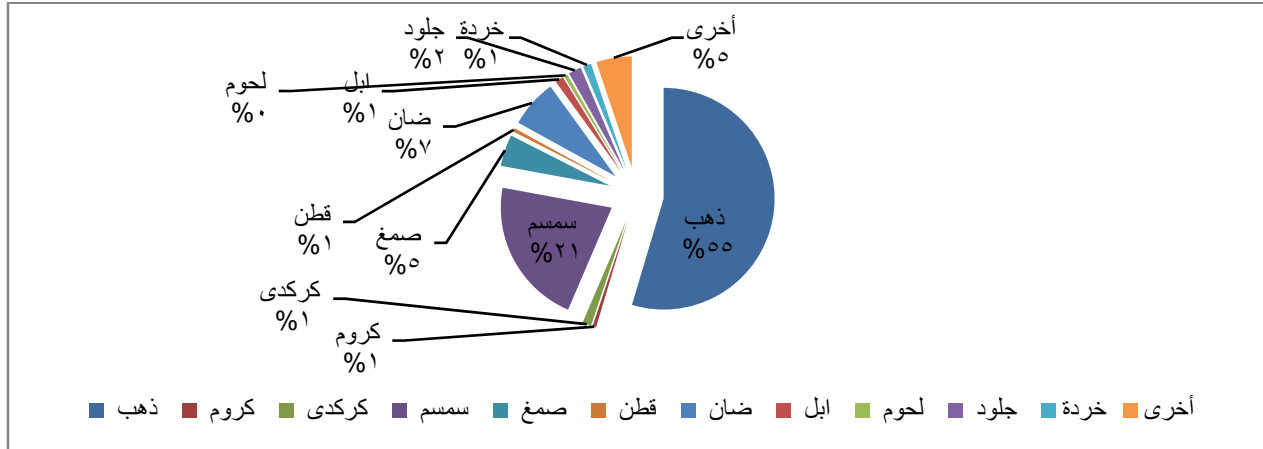
الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية مارس 2011 (ملايين الدولارات)

السلعة	مارس 2011	حتى نهاية مارس 2011	مارس 2010	حتى نهاية مارس 2010
ذهب	88.85	246.88	67.14	169.74
حرم	0.68	2.39	0.34	0.67
حرم كدى	2.48	5.82	1.37	5.12
سمن	22.40	96.92	11.12	51.29
صمغ	6.98	20.74	4.50	12.66
قطن	1.95	2.39	3.98	15.83
خان	12.11	31.69	16.46	31.87
ابل	1.88	5.44	3.07	8.08
لحم	1.10	2.38	1.12	1.51
جلود	1.06	8.48	2.15	5.93
خرقة	2.36	5.43	2.57	5.95
اخرى	6.52	23.36	4.71	29.52
الصادرات غير البترولية	148.36	451.91	118.53	338.18

بنك السودان المركزى - ادارة النقد الاجنبى

اصبح الذهب يلعب دور اساسى فى حصيلة الصادرات السودانية غير البترولية ، بلغ نصيب الذهب من عائدات الصادر نسبة 55%، ويتوقع ان تفوق عائدات الصادرات غير البترولية 2 مليار دولار مع تحسن اداء الصادرات التقليدية.

الصادرات غير البترولية للفترة حتى نهاية مارس 2011



فى جانب الواردات ما زالت الالات والمعدات تمثل كبر بنود الواردات السودانية بنسبة 27.2%، بينما تاتى المصنوعات فى المرتبة الثانية بنسبة 22.5% ، والمواد الغذائية بنسبة 18.8% ، ولذلك يشجع البنك المركزى الانتاج المحلى لاحتلال الواردات وترقية الصادرات وفقاً للميزات النسبية للمنتجات السودانية.

(الاف الدولارات)

جدول رقم (6) تفاصيل الواردات السودانية خلال شهر فبراير 2011م

السلعة	القيمة	النسبة
منسوجات	17.3	2.7%
مصنوعات	142.0	22.5%
الات ومعدات	171.7	27.2%
مواد خام	61.5	9.7%
مشروبات وتبغ	6.7	1.1%
مواد غذائية	118.9	18.8%
وسائل نقل	50.3	8.0%
مواد كيميائية	62.5	9.9%
اخرى	1.1	0.2%
المجموع	631.9	100.0%

المصدر : قسم ميزان المدفوعات - إدارة الاحصاء - بنك السودان المركزي

وبمقارنة إجمالي الواردات لشهر فبراير 2011 بإجمالي الواردات لنفس الفترة في العام الماضي، نجد انها انخفضت بنسبة 13%، وقد يعزى هذا الانخفاض للمنشور الذي اصدره البنك المركزي والخاص بحظر استيراد مجموعة من السلع خاصة وان السلع التي انخفض استيرادها هي ضمن السلع التي تم حظرها (المنسوجات والمواد الغذائية والمواد الكيميائية).

شارك البنك المركزي في فعاليات مؤتمر المؤسسات المالية العربية ومداولات صندوق النقد الدولي بغرض البحث عن مصادر تمويلية ومعالجة المديونية الخارجية ، ويتوقع ان تسهم تحركات المالية والبنك في الحصول على اعفاءات للديون الخارجية في اطار مبادرة الهيكيل ومن المتوقع ان يتم التحرك من اجل الحصول على الاعفاءات للاستفادة من موقف المجتمع الدولي من نشوء الدولة الجديدة في الجنوب.

6-2 الذهب:

شهدت اسعار الذهب السودانية ارتفاعا طفيفا خلال الشهر الحالي إذ بلغ 41 دولار للجرام الواحد ، وارتفع عائد صادرات الذهب من 136.30 مليون دولار حتي 15 مارس 2010 الي 246 مليون دولار في 14 مارس 2011 اي بنسبة 52%. وتسير عمليات انتاج الذهب والاتجار فيه الى تحقيق معدلات عالية تساهم بدرجة كبيرة في الاستقرار الاقتصادي للدولة، خاصة بعد السياسة الاخيرة التي انتهجها البنك المركزي والتي تتمثل في شراء الذهب من المنتجين مباشرة بسعر مجزئ، بهدف تنظيم عمليات تصديره، واضعاف المضاربة في سوق النقد الاجنبي بتحبيد حصيلة الصادر عن طريق التجار، هذا بالإضافة الى بناء احتياطييات مقدرة من الذهب وتحويله عن طريق التصدير الى أي عملة اجنبية حسب الحاجة واخيراً تشجيع عمليات إنتاجه

7-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية:

تم رفع نسبة استثمار البنوك في الاوراق المالية من 25% الى 30% ، وادى ذلك الى تنشيط عمليات السوق المفتوحة ومع الاتجاه العام لسياسات سعر الصرف وخطوات الضخ السيولي واحتواء التضخم يتوقع ان يتحول كثير من المستثمرين الى سوق الاوراق المالية لضمان العائد استقرار السوق . بلغ الموقف العام لارصدة اصدارات شهامة 18904640 شهادة بمبلغ 9452.32 مليون جنيه ، اما بالنسبة لصرح فقد بلغ الموقف العام لها 18157261 شهادة بمبلغ 1815.73 مليون جنيه، شهاب 243871 شهادة بمبلغ 243.87 مليون جنيه ، اما بالنسبة لشامة فقد بلغ الموقف العام 2868922 شهادة بمبلغ 1434.46 مليون جنيه ، حيث بلغ اجمالي الموقف العام لارصدة واطارات الشهادات والصكوك 12946.38 مليون جنيه خلال الفترة من 3/1-2011/3/16.

بلغ إجمالي حركة التداول في السوق الثانوي خلال الفترة من 2011/3/1 الي 2011/3/16 م 50357 شهادة مقابل 45907 شهادة شهامة عن الفترة الماضية بنقصان 4.450 شهادة. أما شهادات صرح وشامة فلا يوجد تداول خلال الفترة.

بلغت نسبة استثمارات الاجانب في الاوراق المالية 0.54% خلال الفترة ، و12.31% في شهادات صرح ، بينما لا توجد استثمارات للاجانب في شهادات شامة. بلغ العائد السنوي من واقع السوق لمعظم شهادات شهامة إصدار 2010/4/1 م حوالى 10.37% بينما إصدار 2010/7/1 بلغ 5.33% ، أما إصدار 2010/10/1 م فقد بلغ 1.56. ومتوسط العائد السنوي للصكوك في حدود 16%.

أغلق مؤشر الخرطوم هذا الشهر منخفضاً من (2,367.37) إلى (2,367.90) نقطة. حيث تم التداول هذا الشهر في قطاعات: البنوك، التجاري الصناعي، الاتصالات والوسائط، الخدمات المالية، الصناديق الاستثمارية والشهادات الاستثمارية. فيما سجل قطاع: الزراعي، التأمين والأخرى غياباً عن تداول هذا الشهر. مقارنة بمؤشرات تداول الشهر الماضي فقد ارتفعت بعض المؤشرات: حجم التداول من (105735135.74) إلى (154110611.59) جنيه، عدد الصكوك من (223513) إلى (1393739) صكا و عدد العقود المنفذة من (465) إلى (577) عقدا. بينما انخفضت عدد الأسهم المتداولة من (25371363) إلى (1855677) سهما.

شهدت حركة أسعار الأسهم في قطاع البنوك خلال هذا الشهر استقرار أسعار أسهم كل من: البنك السوداني الفرنسي عند (3) جنيه و مصرف المزارع التجاري عند (0.76) جنيه سهم سعر سهم البنك الإسلامي السوداني عند (0.20) جنيه بنك الاستثمار المالي عند (10.07) جنيه بنك التنمية التعاوني عند (0.06) جنيه وبنك النيل الأزرق المشرق عند (3.74) جنيه و ارتفع سعر بنك فيصل الاسلامي من (3.65) الي (4.02) جنيه بينما انخفض كل من بنك الخرطوم من (0.80) الي (0.78) جنيه و بنك التضامن من (1.61) الي (1.60) جنيه ، وفي القطاع التجاري: استقر سعر الصمغ العربي عند (1.00) جنيه، وفي القطاع الصناعي استقر سعر النيل للاسمنت عند (0.70) جنيه ، وفي قطاع الاتصالات والوسائط :هذا الشهر انخفض سعر سهم مجموعة سوداتل للاتصالات المحدوده من (1.80) إلى (1.78) جنيه ، وفي قطاع الخدمات استقر سعر شركة السهم عند (2.28) جنيه والرواد عند (1.00) جنيه ، وفي قطاع الصناديق الاستثمارية: انخفض سعر صكوك الاستثمار الحكومي السادسة من (100.95) الي (100.90) جنيه ، صكوك الاستثمار الحكومي التاسعة من (100.41) الي (100) جنيه ، صندوق الاعمار العقاري من (10.20) الي (10) جنيه ، صكوك الاستثمار الحكومية الرابعة عشر من (101) الي (100.44) جنيه ، الصندوق الشامل الثاني من (10.10) الي (10.05) جنيه ، صندوق النماء الثاني من (10.15) الي (10.06) جنيه و صكوك الإستثمار الحكومية الخامسة عشر من (100.65) الي (100.50) جنيه وارتفع سعر صكوك صندوق اجارة بنك الخرطوم الاستثماري من (10.90) الي (100.91) جنيه و صندوق بيت الاستثمار الإنمائي من (10.03) الي (10.05) جنيه واستقر سعر صكوك الإستثمار الحكومية الحادية عشر عند (102) جنيه صندوق جلوبل الامان عند (10.05) جنيه الاستثمار في الاوراق المالية الثاني عند (10.25) جنيه صندوق المستثمر الثاني عند (10.06) جنيه صندوق السهم الثاني عند (20.05) جنيه،

وفي قطاع الشهادات الإستثمارية هذا الشهر: انخفضت أسعار 7 اصدارات وارتفعت أسعار 8 اصدارات بينما استقرت أسعار اصدارتان من اصل 17 اصدارة تم التداول فيها .

والله الموفق ،،

بنك السودان المركزي- الإدارة العامة للسياسات والبحوث والاحصاء

إدارة البحوث والتنمية